

محاضرة استرشادية لمقرر دراسات نقدية

اعداد

الدكتور إبراهيم يوسف هرموش





مقدمة

يعد البحث العلمي في مرحلة الدكتوراه ركيزة أساسية لتطوير الفكر القانوني، حيث لا يقف عند حدود الوصف أو السرد التقريري للقواعد التشريعية، بل يتعدى ذلك إلى سبر أغوار النصوص واستنتاج مقاصدها. وتكتسب أطروحات دكتوراه القانون قيمتها العلمية ومدى مساهمتها في إثراء الفقه من خلال جودة البناء المنهجي، والذي يتجسد بشكل أساسي في قدرة الباحث على توظيف أدوات التحليل، والنقد، والمقارنة.

إن هذه الأدوات الثلاثة لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل تشكل حلقة متكاملة؛ فالتحليل يفكك النص، والنقد يقيم فاعليته، والمقارنة تفتح آفاقاً لتقييم كفايته في ضوء الأنظمة الأخرى. وتبرز أهمية المقرر في تدريب الباحثين على هذه الأدوات المنهجية، وكيفية توظيفها عملياً لتجاوز النمطية التكرارية، والوصول إلى أطروحات تقدم حلولاً مبتكرة للمشكلات القانونية المستحدثة.



المخرجات والنتائج المتوقعة من المقرر

أولاً: المخرجات المعرفية (Knowledge & Understanding)

يتوقع من الطالب بعد دراسة هذا المقرر أن يكون قادراً على:

١. يعرف بدقة المصطلحات المنهجية (التحليل، النقد، المقارنة) والفرق بينها عند تطبيقها على موضوع الأطروحة.
٢. يشرح الطبيعة القانونية والتقنية للمستجدات الرقمية (مثل: العقود الذكية، العملات المشفرة، وأنظمة الذكاء الاصطناعي).
٣. يحدد مواطن الفراغ التشريعي والقصور في القواعد القانونية التقليدية (كقواعد المسؤولية المدنية والجنائية) أمام معضلات التكنولوجيا الحديثة.



المخرجات والنتائج المتوقعة من المقرر

ثانياً: المهارات الذهنية والتحليلية (Intellectual & Analytical Skills)

يتوقع من الطالب بعد دراسة هذا المقرر أن يكون قادراً على:

١. يفكّك النصوص التشريعية الرقمية (كقوانين مكافحة الجرائم المعلوماتية وحماية البيانات) لاستنباط الدلالات اللفظية والعلل التشريعية.
٢. يحلل الأحكام القضائية الصادرة في المنازعات الرقمية المعقدة، عازلاً الوقائع عن التسبيب والمنطوق لاستخلاص المبادئ المستحدثة.
٣. تأصيل التصرفات التقنية المستحدثة بإرجاعها إلى فروع القانون العام والخاص (مثل تكيف المسؤولية المدنية للسيارات ذاتية القيادة).



المخرجات والنتائج المتوقعة من المقرر

ثالثاً: المهارات النقدية والتقييمية (Critical & Evaluative Skills)
يتوقع من الطالب بعد دراسة هذا المقرر أن يكون قادراً على أن:

١. ينقد الاتجاهات الفقهية والقضائية بناءً على معايير الجدوى الاقتصادية والملاءمة الاجتماعية والمشروعية الدستورية.
٢. يكشف أوجه التعارض أو الغموض التشريعي في الأنظمة القانونية (مثل مقارنة نصوص حماية البيانات المحلية بالمعايير العالمية).
٣. يصيغ مقترحات وبدائل تشريعية محكمة لسد الثغرات القانونية الرقمية (مثل صياغة مادة قانونية تنظم المسؤولية القانونية للروبوتات).



المخرجات والنتائج المتوقعة من المقرر

المهارات العملية (Professional & Practical Skills)

يتوقع من الطالب بعد دراسة هذا المقرر أن يكون قادراً على أن :

١. يوظف المنهج المقارن الوظيفي بدمجه مع التحليل والنقد دون الوقوع في عيب السرد المتوالي لقوانين الدول.
٢. يقيم الأثر القانوني والاجتماعي للتقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي.
٣. يحلل الأحكام القضائية ويكتشف علل الأحكام.



أولاً: الماهية والأطر المفاهيمية لأدوات البحث القانوني

يُقصد بالأطر المفاهيمية في رسائل الدكتوراه تحديد المرتكزات المعرفية التي يتكئ عليها الباحث لتجاوز "الأمية المنهجية". فالبحث في القانون بشكل عام والقانون الرقمي بشكل خاص لا يتطلب مجرد فهم للنص، بل إدراكاً لطبيعة التقنية وعلاقتها بالقاعدة القانونية.

التمييز بين السرد والبحث الاستنباطي: يكتفي السرد بنقل المواد القانونية ورصّها وراء بعضها بشكل آلي، وتجميعها وتلخيصها، كما يشير إلى الأحكام القضائية كمسلّمات دون مناقشة أسبابها، ودون إبداء أي رأي شخصي. وتكون نتيجته بحث تكراري جامد لا يضيف جديداً للمكتبة القانونية. أما البحث الاستنباطي، فيظهر رأي الباحث بقوة من خلال الترجيح، النقد، وتقديم البدائل. وتكون نتيجته أطروحة حيّة تقدم استراتيجيات لحل الثغرات وتوقع التحديات المستقبلية.



• ما هو مفهوم التحليل والنقد والمقارنة:

التحليل القانوني: هو عملية تفكيك النص التشريعي، أو الحكم القضائي، أو الرأي الفقهي إلى عناصره الأولية. يهدف ذلك إلى فهم مرامي المشرع، وتحديد شروط تطبيق النص، واستنباط الأحكام الجزئية من القواعد الكلية.

النقد القانوني: هو تقييم موضوعي للنصوص والآراء بناءً على معايير علمية محددة. لا يعني النقد إبراز العيوب فقط، بل يشمل بيان نقاط القوة والضعف، ومدى ملاءمة النص للواقع العملي، وكشف التناقض التشريعي أو القصور في الصياغة.

المقارنة القانونية: هي دراسة مؤسسة قانونية أو قاعدة معينة في نظامين قانونيين أو أكثر (أو بين الشريعة والقانون). تهدف إلى إبراز أوجه الشبه والاختلاف، ومعرفة كيف واجهت الأنظمة المختلفة نفس المشكلة القانونية للاستفادة من تجاربها.



الأهمية المعرفية لتوظيف هذه الأدوات في أطروحات الدكتوراه:

أطروحة الدكتوراه ليست بحثاً وصفيًا، بل هي إضافة علمية حقيقية تتطلب توظيف هذه الأدوات لتحقيق الآتي:

- إنتاج المعرفة القانونية: تساهم هذه الأدوات في تقديم حلول مبتكرة للمشكلات القانونية المستجدة التي لم يتناولها المشرع بالتفصيل.
- بناء الملكة القانونية: تمكن الطالب من صياغة الحجج والأسانيد القانونية بدقة، والدفاع عن وجهة نظره العلمية برصانة تنال ثقة لجنة المناقشة.
- تطوير التشريع القائم: يوفر النقد والمقارنة للمشرع الوطني مادة علمية جاهزة تعدل المسارات التشريعية القاصرة وتواكب التطورات الدولية.
- تجاوز النمطية: تضمن هذه الأدوات عدم تكرار الأبحاث السابقة، وتحول الأطروحة إلى مرجع فقهي يعتد به القضاة والمحامون.



ثانياً: أسلوب التحليل القانوني وآليات تفكيك الظاهرة التشريعية والقضائية

- تنتقل أدوات التحليل القانوني في هذا المستوى من سياق الفهم العام إلى سياق التفكيك الدقيق والعميق لبنية التشريع، والقضاء، والفلسفة، وتشمل:
- أدوات التحليل اللفظي واللغوي للنصوص التشريعية.
 - منهجية تحليل الأحكام القضائية (استخلاص المبادئ، والوقائع، والتسبيب).
 - التحليل التأصيلي وعلاقته بفلسفة القانون وتاريخه.



١- أدوات التحليل اللفظي واللغوي للنصوص التشريعية:

اللغة هي وعاء القانون، والتحليل اللفظي هو الخطوة الأولى لتفسير إرادة المشرع وعدم الانحراف عن مقاصده. وتشمل أدوات التحليل:

- دلالات الألفاظ (منهج أصول الفقه): يوظف الباحث القانوني قواعد الأصول لتحديد نطاق النص، مثل التمييز بين اللفظ العام (الذي يستغرق جميع أفرادها) واللفظ الخاص، ومعرفة دلالة الأمر (التي تفيد الوجوب والإلزام ما لم تقم قرينة على غير ذلك) ودلالة النهي (التي تفيد التحريم والبطلان).
- منطوق النص ومفهومه: يتم التمييز بين المنطوق (ما يدل عليه اللفظ في محل النطق صراحة) والمفهوم بنوعيه، (مفهوم الموافقة) إعطاء المسكوت عنه حكم المنطوق لاشتراكهما في العلة (مثل حظر "الضرب" قياساً على حظر قول "أف" للوالدين)، و(مفهوم المخالفة) إثبات نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه لانتفاء شرط أو وصف (مثل عدم وجوب الزكاة على الغنم التي يشتري صاحبها العلف (المسكوت عنه) لأن المنطوق الصريح قوله (ص) «في غنم السائمة زكاة» أي التي ترعى من الأرض.
- حروف الجر وعلامات الترقيم: تملك الحروف أثراً حاسماً في صياغة الالتزام؛ فاستخدام حرف "أو" يفيد التخيير، بينما "و" يفيد الجمع والاشتراط. كما أن الفواصل وعلامات الترقيم تحدد الروابط بين الجمل التفسيرية والجمل الجوهرية.



- ٢- منهجية تحليل الأحكام القضائية: الاجتهاد القضائي هو المختبر العملي للنصوص القانونية. لا يجوز للباحث سرد الأحكام كمجرد قضايا تاريخية، بل يجب تفكيكها وفق الآتي:
- غربلة وفلترة الوقائع: عزل الوقائع المادية والقانونية المؤثرة في النزاع عن الوقائع الهامشية. يجب على الباحث تلخيص قصة الدعوى بأسلوب قانوني مجرد يبرز مراكز الخصوم وطلباتهم دون إخلال.
 - تتبع مسار التسبيب الدقيق: التسبيب هو العمود الفقري للحكم وعنوان مشروعيته. يقوم الباحث بمراقبة كيف كيّفت المحكمة الوقائع، وما هي النصوص التي استندت إليها، وكيف فسرتها لتصل إلى النتيجة. هنا يظهر نقد الباحث في كشف ما إذا كان التسبيب منطقياً أم مشوباً بفساد الاستدلال أو قصور التسبيب.
 - استخلاص المبادئ القانونية (الابتكار): صياغة "القاعدة الكلية المجردة" التي استقرت عليها المحكمة من خلال قضائها في هذه الواقعة. هذا المبدأ المستخلص يصبح بمثابة سابقة أو مرجع تفسيري يُسترشد به في القضايا المماثلة، ويغني المكتبة الفقهية.
- مثال عملي: تحليل الأحكام الصادرة في منازعات الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية (مثل الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs) يقوم الباحث بعزل وقائع القضية، ثم مناقشة تسبيب المحكمة لكيفية إثبات الاعتداء على المصنف الرقمي، واستخلاص المبدأ القضائي المستحدث.



٣- التحليل التأصيلي وعلاقته بفلسفة القانون وتاريخها:

التحليل التأصيلي يمنع الباحث من التعامل مع النص كجزء معزول، بل يربطه بجذوره الفلسفية والتاريخية ليفهم سر وجوده، وله عدة أبعاد:

- التأصيل التاريخي (البعد الزمني): دراسة تطور القاعدة القانونية عبر الزمن ومراحل تعديلها. يساعد هذا التحليل في معرفة "العلة التشريعية" (الأسباب الاجتماعية، الاقتصادية، أو السياسية) التي دفعت المشرع لصياغة النص بهذا الشكل، وما إذا كانت هذه العلة لا تزال قائمة أم زالت، مما يستدعي تغيير النص.
 - التأصيل الفلسفي (بعد فقه القانون): ربط المادة القانونية بالمدارس الفلسفية الكبرى (مثل مدرسة القانون الطبيعي، أو المدرسة الوضعية، أو النفعية). على سبيل المثال: فهم هل يميل المشرع في هذا النص إلى حماية "الحرية الفردية" المطلقة أم يغلب "المصلحة العامة" والعدالة الاجتماعية؟
 - تحديد الهوية والنظام القانوني: يحدد التحليل التأصيلي ما إذا كانت القاعدة مستمدة من الشريعة الإسلامية، أم من النظام اللاتيني (العائلي الروماني الجرمانى)، أم الأنجلوسكسوني، مما يمنح الباحث رؤية واضحة حول اتساق هذه القاعدة مع المبادئ العامة للنظام القانوني.
- مثال عملي ١:** تكييف "العقود الذكية" تأصيلياً لبيان هل هي مجرد أداة تنفيذية مؤتمتة، أم أنها تمثل تصرفاً قانونياً مستقلاً تتوفر فيه عناصر التراضي والمحل والسبب، وإرجاع ذلك الفهم إلى النظرية العامة للالتزامات



- **الإشكالية التحليلية:** العقود الذكية هي بروتوكولات حاسوبية مخزنة على شبكة لامركزية تُنفذ تلقائياً بمجرد تحقق الشروط المبرمجة (مثل: تحويل ملكية أصل رقمي فور استلام الثمن إلكترونياً). المعضلة هنا هي: هل هذا البروتوكول البرمجي يُعد "عقداً" بالمعنى القانوني، أم هو مجرد أداة لتنفيذ عقد سابق؟
- **مسار التحليل القانوني:**
 - تفكيك عناصر الرضا:** يحلل الباحث عملية "التطابق بين الإيجاب والقبول" الرقمي. الإيجاب يتمثل في طرح الكود البرمجي على الشبكة، والقبول يتم عبر التوقيع بالمفتاح التشفيري الخاص Private Key
 - التحليل البنيوي للمحل والسبب: يبحث التحليل في مشروعية "المحل" (كأن يكون تصرفاً في عملة مشفرة أو أصل رقمي (NFT) ومدى اعتراف النظام القانوني به.
 - **النتيجة التحليلية:** يخلص الباحث من خلال التحليل التأصيلي إلى أن العقد الذكي يجمع بين صفتين: هو تعبير عن الإرادة (إنشاء الالتزام) في مرحلة التشفير، وهو أداة تنفيذية ذاتية (انقضاء الالتزام) لا تقبل التراجع بمجرد تشغيل الكود، وبذلك يضيف الباحث صبغة النظرية العامة للالتزامات على ظاهرة برمجية بحتة.



• مثال عملي ٢: تحليل طبيعة "الهوية الرقمية" (Digital Identity) وحق الإنسان في النسيان الرقمي (Right to be Forgotten)

• الإشكالية التحليلية: عندما يقوم محرك البحث مثل (Google) بفهرسة بيانات شخصية تتعلق بالماضي الجنائي أو المهني لشخص ما، فإن هذه البيانات تلتصق بهويته الرقمية للأبد. هنا يثور التساؤل حول طبيعة الحق في "النسيان الرقمي" ومواجهته لحق الجمهور في المعرفة وحرية الإعلام.

• مسار التحليل القانوني:

o التحليل القيمي والحقوقي: يفكك الباحث مكنم النزاع بين حقين دستوريين: "الحق في الخصوصية وحرمة الحياة الخاصة" في مواجهة "الحق في تداول المعلومات وحرية التعبير".

o التحليل الوظيفي للمسؤولية: يحلل الباحث دور محرك البحث؛ هل يُعامل كـ "ناشر" للمحتوى (فتقع عليه مسؤولية مباشرة)، أم كـ "وسيط تقني ومُعالج بيانات" (فتقتصر مسؤوليته على الامتثال لطلبات الحذف)؟

o النتيجة التحليلية: من خلال تحليل النصوص التشريعية لحماية البيانات، يستنتج الباحث أن "الحق في النسيان" ليس حقاً مطلقاً بل هو حق نسبي مشروط، يتطلب وزناً تحليلياً بين القيمة الزمنية للمعلومة وصفة الشخص (عام أم خاص)، وبذلك يرسم التحليل حدوداً قانونية واضحة تفصل بين الاعتداء على الخصوصية والمشروعية الإعلامية.



ثالثاً- أسلوب النقد القانوني وضوابط تقييم النصوص والاتجاهات القضائية

- ينقل أسلوب النقد القانوني الباحث من مرتبة "المتلقي" للنصوص والأحكام إلى مرتبة "المُقيّم" لها، وهو الأداة الأساسية التي تمنح أطروحة الدكتوراه قيمتها المضافة، وسندرسه من خلال التطرق إلى:
- مستويات النقد القانوني.
 - معايير النقد العلمي (المشروعية الدستورية، الملاءمة الاجتماعية، والجدوى الاقتصادية).
 - رصد الفراغ التشريعي، والتعارض التشريعي، والغموض القضائي.
 - حدود النقد المنهجي وضوابط صياغة المقترحات والبدائل التشريعية.



١- مستويات النقد القانوني:

يُعد النقد القانوني في مرحلة الدكتوراه الأداة الأساسية لإبراز "شخصية الباحث العلمية"، فهو يمثل العبور من مرحلة فهم القانون ووصفه (التحليل) إلى مرحلة تقييمه وقياس مدى كفايته وعدالته، خاصةً في البيئة الرقمية، ولا يقف النقد عند رصد الأخطاء اللغوية في النصوص، بل يمتد ليكون نقداً بنيوياً وغائياً يختبر مدى استجابة القواعد القانونية التقليدية، التي كُتبت لعالم مادي ملموس، أمام التطورات التكنولوجية المتسارعة وعلاقاتها الافتراضية المتشابكة.

ويُمارس النقد القانوني في أطروحات الدكتوراه عبر ثلاثة مستويات متكاملة:

- النقد القيمي (الدستوري والحقوقى):
- النقد الوظيفي والعملي:
- النقد الاستشراقي:



- النقد القيمي (الدستوري والحقوقى): فحص ما إذا كانت التشريعات التقنية المستحدثة قد تسببت في إهدار حقوق وحرريات أساسية (مثل موازنة الأمن السيبراني مع حق الخصوصية وحرية التعبير).
 - النقد الوظيفي والعملي: قياس مدى قابلية النص القانوني للتطبيق عملياً في البيئة الرقمية، ورصد حالات "العقم التشريعي" الناتجة عن جمود النصوص أمام ديناميكية التكنولوجيا.
 - النقد الاستشرافي: رصد الفراغات التشريعية (Omissions) والتعارضات الناتجة عن تنظيم جزئي لمسألة تقنية دون النظرة الشمولية للنظرية العامة للقانون .
- ولتوضيح جوانب أنواع النقد سنقدم مثالين عمليين:



- المثال الأول: نقد قواعد "حراسة الأشياء" التقليدية في مواجهة أضرار الذكاء الاصطناعي التوليدي والأنظمة المستقلة
- الإشكالية النقدية: تسند القواعد العامة للمسؤولية المدنية (مثل المادة ١٧٨ من القانون المدني المصري وما يعادلها عربياً) المسؤولية عن ضرر الشيء إلى "حارسه"، وهو من له عليه قدرة فعلية في الرقابة والتوجيه والتصرف. يثور النقد هنا عند تطبيق هذا النص على أضرار طائرة بدون طيار (Drone) أو نظام ذكاء اصطناعي طبي يتخذ قرارات تشخيصية ذاتية بناءً على معطيات متغيرة لا يتحكم فيها المستخدم ولا المبرمج بشكل كامل ومباشر.
- مسار النقد القانوني: تفكيك القصور التشريعي: يثبت الباحث نقدياً أن مفهوم "الرقابة والتوجيه" يسقط تماماً عندما تخرج الأنظمة التقنية عن طاعة صانعها أو مستخدميها عبر ميزة "التعلم الآلي المتعمق" Deep Learning
- توجيه النقد: ينتقد الباحث إصرار المحاكم أو بعض الفقهاء على محاولة تطويع النصوص التقليدية لإجبار "المستخدم النهائي" على تحمل التعويض، مما يمثل إخلالاً بقواعد العدالة ومفهوم الخطأ المفترض، لأن المستخدم لا يملك القدرة الفنية على التوجيه والرقابة.



• **النتيجة النقدية والبديل:** يخلص الباحث إلى ضرورة هجر فكرة "الحراسة البشرية المادية" في البيئة الرقمية، ويوصي باستحداث نظام "المسؤولية الموضوعية القائمة على المخاطر" (Strict Liability) مدعوماً بنظام تأمين إجباري تشترك فيه الشركات المصنعة، بدلاً من إلقاء العبء على المستهلك.

المثال الثاني: نقد تشريعات "مكافحة المحتوى الزائف" وموازنتها مع حرية التعبير الدستورية

• **الإشكالية النقدية:** اتجهت العديد من التشريعات الحديثة إلى فرض عقوبات جنائية مغلفة والزام المنصات الرقمية بالحذف الفوري لـ "الأخبار الزائفة" أو المحتوى الذي يهدد السلم العام. وجه النقد هنا يتجلى في أن هذه القوانين غالباً ما تستخدم عبارات مطاطة وفضفاضة لتعريف الجريمة الرقمية، مما يمنح السلطة التنفيذية سلطة تقديرية واسعة قد تؤدي إلى تصفية حرية الرأي والتعبير الرقمي المعترف بها دستورياً.

• مسار النقد القانوني:

محاكمة النص دستورياً: يقيس الباحث النص التشريعي بميزان المبادئ الدستورية العليا (مثل مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص").



توجيه النقد: يوضح الباحث أن استخدام مصطلحات مثل "إثارة البلبلة" أو "تكدير الأمن الرقمي" دون ضبط إجرائي محكم، يحوّل النص الجنائي إلى أداة تفتيش في النوايا، ويجبر الشركات التقنية (مثل Meta أو X) على ممارسة "الرقابة القبلية الخاصة" والخوف من الغرامات، مما يؤدي لحجب محتوى مشروع.

● **النتيجة النقدية والبديل:** يثبت الباحث أن النص قاصر عن تحقيق التوازن، ويقترح بديلاً يعتمد على "الضبط القضائي البعدي والشفافية الخوارزمية"، بحيث لا يُحجب محتوى إلا بأمر قضائي مسبب، مع تعريف إجرائي دقيق وجامع لـ "التزييف العمدي الضار".



٢- معايير النقد العلمي (المشروعية، الملاءمة، والجدوى):

لا يجوز للباحث أن ينقد نصاً أو اتجاهات قضائية بناءً على هوى شخصي، بل يجب أن يستند إلى ثلاثة معايير علمية صارمة:

- معيار المشروعية الدستورية: هو فحص مدى اتساق النص التشريعي الأدنى (أو التفسير القضائي) مع المبادئ الدستورية العليا. ويفتش الباحث هنا عما إذا كان النص ينتهك حقوقاً وحرّيات كفلها الدستور، أو يخالف مبدأ الفصل بين السلطات، أو يخرج عن قواعد المساواة وتكافؤ الفرص.
- معيار الملاءمة الاجتماعية: يقيس مدى استجابة النص للواقع الاجتماعي المتطور. فالقانون لا يعيش في برج عاجي؛ وإذا عجز النص عن معالجة المشكلات الواقعية لأفراد المجتمع، أو جاء غريباً عن قيمهم وثقافتهم، أو أفرز ظواهر سلبية عند تطبيقه، فإنه يصبح نصاً فاقداً للملاءمة، ويتحتم نقده للمطالبة بتعديله.
- معيار الجدوى الاقتصادية (التحليل الاقتصادي للقانون): فحص الكلفة والعائد من تطبيق النص. يحل الباحث ما إذا كان النص التشريعي يفرز أعباءً مالية غير مبررة على خزينة الدولة أو على المستثمرين والأفراد، وما إذا كان يعرقل حركة التجارة وجذب الاستثمارات، أو يساهم في تحقيق كفاءة اقتصادية وتنمية مستدامة.



- مثال عملي عن الجدوى والملائمة: نقد قواعد "المسؤولية التقصيرية التقليدية" عند تطبيقها على أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي ذاتي القيادة (مثل السيارات ذاتية القيادة). يبين الباحث عدم ملاءمة شرط "الخطأ المفترض للمتبوع" أو "حراسة الأشياء" لأن الذكاء الاصطناعي يتمتع باستقلالية في اتخاذ القرار، مما يجعل إثبات خطأ صانع البرنامج أو المستخدم أمراً معقداً.



٢- رصد الفراغ والتعارض التشريعي والغموض القضائي:

- تمثل هذه العناصر الثلاثة الأهداف (العيوب) التي يبحث عنها الباحث لتوجيه سهام نقده البناء إليها.
- رصد الفراغ التشريعي (القصور): يحدث عندما تفرز الممارسة العملية أو التطور التكنولوجي علاقات قانونية جديدة تفتقر تماماً إلى تنظيم تشريعي (مثل الفراغ في تنظيم الذكاء الاصطناعي أو المعاملات الرقمية الناشئة). هنا يبرز دور الباحث في إثبات وجود هذا الفراغ وبيان المخاطر المترتبة على تركه دون تنظيم.
- رصد التعارض التشريعي (التناقض): هو وجود نصوص قانونية متعارضة تحكم المسألة ذاتها، سواء أكان التناقض داخل التشريع الواحد، أم بين تشريعين من نفس المرتبة (مثل تعارض نص في قانون التجارة مع نص في القانون المدني)، مما يربك القاضي والمتقاضين. حيث يتولى الباحث كشف هذا التداخل وحسمه وفق قواعد التفسير (الخاص يقيد العام، واللاحق ينسخ السابق).
- رصد الغموض القضائي (الاضطراب): ويظهر عندما تتبنى المحاكم (وخاصة المحاكم العليا أو محكمة النقض) اتجاهات تفسيرية متناقضة أو غامضة لذات النص القانوني في فترات زمنية متقاربة، مما يزعزع مبدأ "الأمن القانوني". يقوم الباحث بتشريح هذه الأحكام لبيان موطن الغموض ومطالبة القضاء بتوحيد مبادئه.



٣- حدود النقد المنهجي وضوابط صياغة المقترحات:

النقد في رسائل الدكتوراه ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة للبناء. لذلك، يجب أن يخضع للضوابط التالية:

- الموضوعية والنزاهة العلمية: يجب أن يبتعد الباحث عن الألفاظ التهكمية أو القاسية بحق المشرّع أو القضاة. ويجب أن يُصاغ النقد بلغة علمية، رصينة، ومجردة (مثل: "يؤخذ على هذا النص..."، أو "يُعاب على هذا الاتجاه...")، مع تدعيم كل نقد بالأسانيد والحجج القانونية.
- ضوابط صياغة البدائل التشريعية: عندما يعيب الباحث على نص قصوراً، لا يكتفي بالقول "نوصي بتعديل النص"، بل يجب عليه صياغة "نص بديل مقترح" بدقة تشريعية تفصيلية (مادة مادة)، مستوفياً الشروط الفنية من حيث وضوح الألفاظ، والعمومية، والتجريد.
- مثال عملي: بدلاً من الاكتفاء بالقول إن "التشريع الحالي قاصر"، يتقدم الباحث بصياغة مادة قانونية مقترحة تتبنى فكرة "الشخصية القانونية الإلكترونية المحدودة" للروبوتات، أو استحداث نظام تأمين إجباري ضد أخطار الذكاء الاصطناعي لتغطية الأضرار.



- واقعية الحلول المطروحة: يجب أن تكون المقترحات والبدائل قابلة للتطبيق ضمن البيئة القانونية والسياسية والاقتصادية للدولة، وألا تكون مجرد حلول خيالية أو منقولة حرفياً من أنظمة قانونية مقارنة لا تتناسب بينها مع البيئة الوطنية.
- مثال عملي: قد يوصي باحث في أطروحة دكتوراه بالآتي: "نوصي المشرع بحظر وتجريم كافة المعاملات بالعملات الرقمية، وإلزام منصات التداول العالمية بتقديم تقارير فورية للجهات الأمنية المحلية عن أي تحويل مالي مشبوه، مع فرض عقوبة الإغلاق الفوري لأي تطبيق ذكاء اصطناعي محلي يثبت استخدامه في التزييف العميق (Deepfake) للاحتيال المالي".
- هذا الحل غير واقعي، لاستحالة الإنفاذ التقني: فالعملات المشفرة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي عابرة للحدود بطبيعتها ولا مركزية؛ ولا تملك الدولة سلطة قانونية لإغلاق منصة عالمية أو إلزامها بالتقرير ما لم تكن تقع تحت اختصاصها الإقليمي. فضلاً عن الخسارة الاقتصادية، فالحظر الكامل للتقنيات الناشئة يعزل الدولة تقنياً واقتصادياً ويهزّب الاستثمارات، بدلاً من تنظيمها والاستفادة منها.



- الحل الواقعي المبتكر (القابل للتطبيق) بدلاً من الحل السابق، يأخذ بالاعتبار محدودية السيادة الإقليمية للدولة في الفضاء الرقمي، ويعالج المشكلة عبر آليات مرنة:
 - استبدال "الحظر المطلق" بـ "البيئة التنظيمية التجريبية"
 - صياغة التزامات واقعية لـ "وسيط الإنترنت المحلي" (ISP): بدلاً من ملاحقة الجاني المجهول في الخارج، يوصي الباحث بفرض التزامات قانونية على شركات الاتصالات ومزودي الخدمة المحليين والمصارف
 - كيف تصيغ هذا المثال في أطروحتك؟ يمكنك صياغتها بهذه الطريقة المنهجية الرصينة: "تأسيساً على ما تقدم، ولما كانت النصوص التقليدية تعجز عن ملاحقة الجريمة الرقمية العابرة للحدود، فإننا لا نؤيد الاتجاه الداعي إلى الحظر المطلق للتقنيات الناشئة لعدم واقعيته تقنياً واقتصادياً. وعوضاً عن ذلك، نوصي المشرع الوطني بتبني نظام (البيئة التنظيمية التجريبية)، مع نقل عبء الإثبات والرقابة الفنية إلى مزودي الخدمة والمؤسسات المالية المحلية، من خلال إلزامهم قانوناً بتطبيق معايير الأمن السيبراني الاستباقي، وهو ما يضمن تحقيق التوازن بين تدفق الاستثمارات الرقمية وحماية الأمن القانوني للمتعاملين".



رابعاً: أسلوب المقارنة القانونية

يُمثل المنهج المقارن في أطروحات الدكتوراه الأداة المعرفية التي تضمن انفتاح البحث على الأنظمة القانونية العالمية؛ بهدف تقييم النظام الوطني، واستلهام الحلول للمشكلات التي لم يجد لها المشرع المحلي حلاً بعد. وفي بيئة القانون الرقمي، لا تعد المقارنة ترفاً أكاديمياً، بل هي ضرورة حتمية؛ نظراً لأن الفضاء السيبراني عابر للحدود بطبيعته، ولا يمكن ضبطه بنصوص محلية منغلقة، وسنتطرق فيما يلي إلى:

- معايير اختيار الأنظمة القانونية محل المقارنة (العائلات القانونية).
- أدوات المقارنة (المقارنة الوظيفية، الأفقية، والعمودية).
- تجنب عيوب السرد المتوالي وآليات دمج المقارنة بالتحليل والنقد.



١- معايير اختيار الأنظمة القانونية محل المقارنة (العائلات القانونية):

لا يجوز للباحث اختيار دولة للمقارنة بمجرد توفر مراجعها أو إتقانه للغتها، بل يجب أن يخضع الاختيار لمعايير علمية ترتبط بـ "العائلات القانونية الكبرى" ومبررات موضوعية.

الانتماء للعائلة القانونية: يُقسم الفقه الأنظمة القانونية إلى عائلات كبرى، أبرزها: العائلة اللاتينية (الرومانية - الجرمانية) وتعتمد على التقنين المكتوب كمصدر رئيسي (مثل: فرنسا، مصر، ومعظم الدول العربية).

عائلة القانون المشترك (Common Law) وتعتمد على السوابق القضائية والعرف (مثل: بريطانيا، أمريكا).

عائلة الشريعة الإسلامية: وتعتمد على المصادر الفقهية الشرعية.



٢- ضابط الاختيار (التجانس أو التباين المستهدف):

- إذا كان الهدف "تطوير النص الوطني": يختار الباحث دولة من نفس العائلة اللاتينية تمثل "المصدر التاريخي" للنص (مثل اختيار القانون الفرنسي أو المصري كمقارن للقانون الجزائري أو السوري) لأن البنية الفلسفية واحدة والتطوير هنا يكون سلسلاً.
- إذا كان الهدف "ابتكار حلول لإشكاليات مستحدثة": هنا يفضل الانفتاح على عائلة قانونية مختلفة تماماً (مثل اختيار القانون الأمريكي في أبحاث الملكية الفكرية، أو أسواق المال، أو التجارة الإلكترونية)، أو القوانين الأوروبية في حماية البيانات، لأن هذه العائلة أكثر مرونة وسرعة في مواكبة قطاع الأعمال والتكنولوجيا.



مثال عملي:

إذا كان موضوع الأطروحة عن "المسؤولية المدنية للمستشار الرقمي المعتمد على الذكاء الاصطناعي".
"الاختيار الخاطئ: مقارنة القانون السعودي بالقانون اللبناني لمجرد سهولة اللغة، دون أن يكون لدى لبنان تنظيم خاص بهذه المسألة.

الاختيار الصحيح: مقارنة القانون الوطني بـ "قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (EU AI Act) الصادر عام ٢٠٢٤ (عائلة لاتينية حديثة)، أو بـ "الأحكام القضائية الأمريكية" (عائلة Common Law) لأنها الأنظمة الرائدة عالمياً التي واجهت المشكلة تقنياً وعملياً.



٢- أدوات المقارنة (المقارنة الوظيفية، الأفقية، والعمودية):

يُمارس المنهج المقارن في أبحاث القانون الرقمي عبر ثلاثة محاور رئيسية لتجنب عيب "السرد المتوالي":

- المقارنة الوظيفية (Functional Approach):

تنطلق من مبدأ أن الأنظمة القانونية المختلفة تواجه نفس المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، لكنها تطبق حلولاً وبنى قانونية مختلفة. الباحث هنا لا يبحث عن "اسم المؤسسة" بل عن "الوظيفة التي تؤديها".

مثال: استخدام المقارنة الوظيفية لبحث مسألة "الولاية القضائية على الجرائم الإلكترونية". لا يقارن الباحث نصوص المواد بالتوالي، بل يبحث عن "الوظيفة": كيف يحل القضاء الفرنسي مشكلة تنازع الاختصاص الدولي عند وقوع جريمة قذف عبر خادم (Server) موجود في دولة أخرى؟ وكيف يحلها القضاء الأمريكي عبر نظرية "الآثار المقصودة"؟



مثال عن المقارنة الوظيفية لآليات الإثبات الجنائي عبر التفتيش والضبط السحابي (Cloud Seizure) • الإشكالية المقارنة: عندما يرتكب متهم جريمة معلوماتية، وتكون أدلتها مخزنة على خوادم سحابية (Cloud Servers) تابعة لشركة دولية (مثل Google أو Microsoft) وتقع في دولة أخرى، تصطدم سلطات التحقيق الوطنية بمبدأ "السيادة الإقليمية للدول" التي تمنع التفتيش العابر للحدود دون إنابة قضائية دولية معقدة وبطيئة.

• مسار المقارنة القانونية:

موقف القانون الأمريكي: يدرس الباحث قانون "قانون الحوسبة السحابية" (CLOUD Act) الأمريكي، الذي يمنح سلطات إنفاذ القانون الحق في إجبار الشركات الأمريكية على تسليم البيانات حتى لو كانت مخزنة في خوادم خارج أمريكا.

موقف الاتحاد الأوروبي: يقارن الباحث ذلك بـ «توجيهات الأدلة الرقمية الأوروبي» (e-Evidence Directive)، والذي يسمح للسلطات القضائية في دولة عضو بتوجيه أمر مباشر لإنفاذ القانون إلى مقدم الخدمة في دولة أخرى دون المرور بالإجراءات الدبلوماسية.



المقارنة التحليلية والدمج: لا يسرد الباحث القوانين بالتوالي، بل يعقد مناقشة مقارنة يبين فيها كيف وازن المشرع الأمريكي بين السيادة والاستجابة السريعة عبر ربط الالتزام بـ "جنسية الشركة"، بينما ربطها المشرع الأوروبي بـ "الفضاء الإقليمي المشترك"، مستخلصاً الآلية الأنسب للمشرع الوطني لحماية أمنه السيبراني دون انتهاك السيادة الدولية.



- المقارنة الأفقية (Horizontal Approach):

تُعنى المقارنة الأفقية بدراسة وتحليل قاعدة قانونية أو إشكالية معينة عبر عدّة أنظمة تشريعية في ذات النطاق الزمني (الوقت الحاضر). والهدف منها ليس تتبع التاريخ، بل رصد كيف تتعامل العقول التشريعية المعاصرة حول العالم مع ذات التحدي الراهن، وموازنة الحلول الحالية لاختيار أفضلها للنظام الوطني. مثال من القانون الرقمي: "الالتزام القانوني بإزالة المحتوى المزيف عميقاً (Deepfake) المنتج بالذكاء الاصطناعي التوليدي.

تعد هذه الإشكالية من أحدث التحديات الرقمية المعاصرة. وعند تطبيق المقارنة الأفقية، يدرس الباحث كيف تنظم التشريعات الدولية الرائدة هذا الالتزام في الوقت الحالي عبر صهر الأنظمة في قالب واحد. ويجب أن يستعين الباحث بالدمج الموضوعي، والتخلي تماماً عن تقسيم الأطروحة إلى فصول مستقلة لكل دولة (مثال: فصل للقانون الفرنسي ثم فصل للقانون الوطني)، والاستعاضة عن ذلك بتقسيم الهيكل بناءً على المسائل القانونية الموضوعية، ومناقشة مواقف الدول بالتزامن والتحليل المشترك في نفس الفقرة.



- تُكتب المقارنة الأفقية بأسلوب يبرز المواقف المعاصرة المتزامنة، متبوعة بالتحليل والنقد كالتالي:
"يكشف التحليل المقارن للأنظمة التشريعية المعاصرة عن وجود ثلاثة اتجاهات رئيسية في مواجهة مخاطر التزييف العميق (Deepfake)؛ فبينما يركز الاتجاه الأوروبي الحالي على 'معيّار الشفافية ووسم المحتوى التقني'، يميل الاتجاه الأمريكي إلى 'المعالجة البعدية القائمة على حماية الحقوق الفردية والتعويض دون تقييد الابتكار'، على النقيض تماماً من الاتجاه الصيني الراديكالي القائم على 'الرقابة المسبقة والتحقق من الهوية الحقيقية للمستخدمين'.
وإذ ننتقد موقف المشرع الوطني الذي يفتقر حالياً إلى نص خاص ينظم مسؤولية محتوى الذكاء الاصطناعي التوليدي، فإننا نرى من خلال هذه المقارنة الأفقية تفضيل تبني المنهج الأوروبي المتوازن؛ لكونه يحمي الأمن القانوني للمجتمع من التضليل، دون أن يقيد حركة الاستثمار التقني كما يفعل النهج الصيني، ودون أن يترك الأفراد لتعقيدات الملاحقة القضائية البعدية كما في النهج الأمريكي. وبناءً عليه نقترح صياغة الالتزام الأفقي الآتي: [...]".



• المقارنة العمودية / التاريخية (Vertical Approach):

المقارنة العمودية في المنهج القانوني المقارن هي دراسة تتبع المسار الزمني والتطوري لمؤسسة أو قاعدة قانونية معينة داخل نظام قانوني واحد أو عدة أنظمة. فهي لا تكتفي برصد واقعة الحالي، بل تغوص في جذوره وجيناته التشريعية لمعرفة: كيف نشأ؟ ولماذا تعدل؟ وما هي العوامل الفلسفية، والاقتصادية، أو التقنية التي دفعته للتغير عبر الزمن؟

مثال: "إذا ما تتبعنا المسار العمودي (التاريخي) لتطور نظرية الإثبات في القانون الرقمي، نجد أن مفهوم 'التوقيع' قد انسلخ من ثوبه المادي التقليدي القائم على خط اليد، ليمر بمرحلة وسيطة اشترط فيها المشرع تشفيراً إلكترونياً معقداً بموجب قوانين المعاملات الإلكترونية الأولى وصولاً إلى العصر الحالي، نلاحظ أن التحليل العمودي يكشف عن تحول الفلسفة التشريعية نحو تبني 'التوقيع البيومترى الذكي'؛ ولم يعد التحدي التشريعي كامناً في الاعتراف بحجية التوقيع الرقمي، بل في صياغة ضمانات صارمة تحمي الهوية الحيوية للمتعاملين من القرصنة والتزيف العميق. وبناءً عليه، فإن جمود النص الوطني عند المفاهيم الإلكترونية التقليدية يُعد قصوراً تشريعياً يتجاهل حركة التطور العمودي للتقنية، وهو ما يوجب علينا اقتراح التعديل الآتي: [...]."



٣- تجنب عيوب السرد المتوالي وآليات دمج المقارنة بالتحليل والنقد:

من أكبر الأخطاء المنهجية في أطروحات الدكتوراه هو "السرد المتوالي" (أو طريقة الموشح)، حيث يكتب الباحث: (موقف المشرع الوطني... ثم في صفحة أخرى: موقف المشرع الفرنسي... ثم موقف المشرع المصري). هذا الأسلوب يحول الأطروحة إلى تجميع جامد ويفصل القارئ عن جوهر المشكلة. الآلية البديلة: الدمج التحليلي النقدي (المقارنة بالموضوع/ الفكرة) يجب تقسيم المبحث بناءً على "الجزئيات والإشكاليات القانونية"، وليس بناءً على الدول. وداخل كل جزئية، يتم صهر القوانين معاً في قالب تحليلي واحد يظهر فيه صوت الباحث ونقده.

أسلوب المقارنة المدمجة هو الأكثر تقديراً وتميزاً من الناحية الأكاديمية. لعدة أسباب منها، دمج مواقف الدول المقارنة من المشكلة في فقرة واحدة متصلة، ثم توظيف أداة النقد العلمي (الجدوى الاقتصادية والأمن القانوني)، وإنهاء المقارنة ببديل تشريعي واقعي ومصاغ بدقة.



نموذج تطبيقي للمقارنة المدمجة (كيف تكتب في أطروحتك؟):

بدلاً من سرد قانون كل دولة على حدة، صغ المقارنة بأسلوب الصهر والدمج كالتالي:

"تثير مسألة (تحديد وقت إبرام العقد الإلكتروني) خلافاً جوهرياً بين التشريعات المقارنة؛ فبينما تبني المشرع الوطني في المادة (..) نظرية (العلم بالقبول) متأثراً بالمادة (٩٧) من القانون المدني المصري، والتي تفترض أن العقد يتم في الوقت والمكان اللذين يعلم فيهما الموجب بالقبول، نجد أن القانون التجاري الأمريكي (UCC) قد تجاوز هذه الصياغة التقليدية متبنياً نظرية (الإرسال/ صندوق البريد الإلكتروني)، حيث يُعتبر العقد برأيه منعقداً بمجرد الضغط على زر الإرسال خروجاً من نظام الموفر. واتساقاً مع معيار (الجدوى الاقتصادية وسرعة المعاملات)، فإننا ننتقد موقف المشرع الوطني والمصري لتمسكهما بنظرية العلم؛ إذ إن اشتراط العلم الفعلي في البيئة الرقمية يؤدي إلى زعزعة الأمن القانوني للمتعاملين، لكونه يترك تحديد وقت العقد لإرادة الموجب المنفردة الذي قد يدعي عدم فتح بريده الإلكتروني. ونرى تفضيل المسار الأمريكي الذي يتلاءم مع الطبيعة اللحظية للتجارة الرقمية، ونقترح تعديل المادة (..) لتصبح كالتالي: [صياغة النص المقترح...]."



مهارات الدمج المنهجي وإبراز شخصية الباحث القانونية

تُمثل شخصية الباحث القانونية الروح الجوهرية لأطروحة الدكتوراه؛ فهي الميزان الذي يمنع الرسالة من التحول إلى مجرد «سرد وصفي» ويجعلها "وثيقة فقهية ابتكارية". إن إبراز هذه الشخصية يتطلب دمجاً منهجياً واعياً بين أدوات التحليل والنقد والمقارنة. وهذا يتطلب التقيد بالضوابط التالية:

- التوازن الهيكلي بين التحليل والنقد والمقارنة داخل الفصول.
- ضوابط الموضوعية العلمية والابتعاد عن التحيزات التشريعية.
- انعكاس أدوات البحث على الصياغة النهائية لنتائج وتوصيات



١- التوازن الهيكلي بين التحليل والنقد والمقارنة داخل الفصول:

ويقصد بالتوازن الهيكلي عدم طغيان أداة بحثية على أخرى داخل التقسيمات الصغرى (المطالب والفروع)، بل صياغتها في "ثلاثية منهجية متدفقة" تنساب كالتالي:

التحليل: تفكيك النص/الحكم وتكييفه.

المقارنة: موازنته بالأنظمة الأخرى فوراً لبيان البدائل.

النقد: تقييم الموقف وبناء الترجيح.

الخلل الهيكلي الشائع (غياب التوازن): أن يكتب الباحث فرعاً كاملاً من ١٠ صفحات يحل فيه التزامات المنصة الرقمية، ثم يخصص صفحة تضم مقارنة جافة، ثم يغفل النقد تماماً، أو يضعه مجرداً في سطر واحد لا وزن له.



مثال تطبيقي: الهيكل المتوازن (كيف تصيغ فقرة متوازنة؟)

"[التحليل] يُلزم قانون المعاملات الإلكترونية الوطني في المادة (..) مقدم الخدمة بإخطار المستخدمين فور حدوث خرق سيبراني للبيانات. [المقارنة] وإذا ما قارنا هذا النص بـ 'اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR)'، نجد أن المشرع الأوروبي فرض قيوداً زمنياً صارماً يلزم بالإخطار خلال (٧٢ ساعة) من اكتشاف الخرق كحد أقصى، بينما ترك النص الوطني المدة مفتوحة دون تحديد. [النقد] وتأسيساً على معيار 'الملاءمة والأمن الرقمي'، فإننا ننتقد مسار المشرع الوطني؛ لأن تراخي مقدم الخدمة في الإخطار يترك بيانات المستخدمين عرضة لاستغلال مستمر، مما نرى معه وجوب تقييد النص الوطني بمهلة زمنية قاطعة".



• مثال تطبيقي عن الدمج المنهجي والذي يوضح كيف يُفترض أن تولد التوصية من رحم نقد ومقارنة سابقين.

مسار الدمج المنهجي في الخاتمة:

يصيغ الباحث النتيجة: "أسفرت الدراسة المقارنة والتحليل التأصيلي عن أن إحجام المشرع الوطني عن تنظيم الأصول المشفرة بحظرها مطلقاً، قد أدى إلى نشوء 'بيئة افتراضية رمادية' زادت من معدلات الجريمة السيبرانية دون حماية للضحايا، على العكس من المشرع السويسري الذي وضع إطاراً تنظيمياً مرناً (DLT Act).

يصيغ الباحث التوصية: "وبناءً على ذلك، نوصي المشرع الوطني بـ: تعديل المادة (X) من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية للنص صراحة على تجريم 'سرقة المنافع والأنصبة الرقمية الافتراضية'، مع استحداث بروتوكول تنظيمي بالتعاون مع البنك المركزي لترخيص منصات التداول الرقمية، مقتفين في ذلك النهج الإجرائي السويسري، لحماية الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمار التقني".



٢- ضوابط الموضوعية العلمية والابتعاد عن التحيزات التشريعية:

- إن الموضوعية تفرض على الباحث تجرّد عواطفه عند تقييم النصوص.
- من أكبر عيوب أطروحات الدكتوراه الانزلاق نحو "التحيز التشريعي الفطري" (مثل الدفاع المستميت عن القانون الوطني باعتباره معصوماً، أو العكس كالانبهار المطلق بالقانون الفرنسي أو الأمريكي باعتباره نموذج مثالي لا عيب فيه). (مثال: عند نقل تجارب مكافحة المحتوى المعلوماتي غير المشروع، يجب موازنة ذلك مع ضمانات حرية التعبير الدستورية المحلية).
- ضوابط النزاهة العلمية عند المقارنة:
- نقد الذات التشريعية: القانون الوطني جهد بشري يعتريه القصور؛ والاعتراف بثغراته وتسميتها بأسمائها العلمية (تعارض، فراغ، عدم ملاءمة) هو قمة الموضوعية.
- تفكيك النظام المقارن: عند مدح قانون مقارن، يجب رصد عيوبه وتحديات تطبيقه في بيئته الأصلية قبل التوصية باستيراده.



مثال تطبيقي للموضوعية:

- صياغة متحيزة (معيبة): "لقد جاء نص المشرع الوطني في قانون الجرائم المعلوماتية جامعاً مانعاً، محيطاً بكل الأنماط الإجرامية، متفوقاً على كافة القوانين الغربية التي تعاني من فوضى فنية". وهي (صياغة إنشائية تفتقر للموضوعية).
- صياغة موضوعية (احترافية): "رغم أن فلسفة المشرع الوطني في صياغة المادة (..) رمت إلى تشديد العقوبة لردع القرصنة الإلكترونية، إلا أن الممارسة العملية تكشف عن مبالغة تشريعية في العقاب لا تتناسب مع 'معيار الجدوى الجنائية'، حيث ساوى النص بين المتسلل الهاوي والقرصان المحترف. وهو مسار قاصر إذا ما قورن بالتدرج العقابي المرن في القانون الفيدرالي الأمريكي".



٣- انعكاس أدوات البحث على الصياغة النهائية لنتائج وتوصيات الأطروحة:

خاتمة أطروحة الدكتوراه هي مرآة لعمق البحث. لا يجوز أن تأتي النتائج كتلخيص سطحي لما تم كتابته، ولا التوصيات كعبارات عامة مثل "نهيب بالمشروع الاهتمام بالقانون الرقمي". بل يجب أن تنعكس الأدوات الثلاث مباشرة على صياغتها:

النتائج: يجب أن تكون "استنباطية تأصيلية" تكشف عن فلسفة أو اتجاه عام استخلصه الباحث.
التوصيات: يجب أن تُصاغ كـ "بدائل تشريعية جاهزة للإنفاذ" تعقب كل نتيجة.



جدول مقارنة لصياغة الخواتيم بين الباحث التقليدي والباحث المحترف:

العنصر	صياغة باحث (وصفي) تقليدي	صياغة باحث متميز (طبق الأدوات)
النتائج	توصل الباحث إلى أن القانون الوطني يعاقب على التزييف العميق".	أثبت التحليل الأفقي أن النص الوطني الحالي يعجز عن مواجهة (التزييف العميق التوليدي) لكونه يحصر الجريمة في الوسائط التقليدية، مما يخلق فراغاً تشريعياً حاداً".
التوصيات	"نوصي المشرع بتعديل قانون العقوبات لمواجهة تطور الذكاء الاصطناعي".	"سداً للفراغ التشريعي المبين في النتيجة رقم (..)، نوصي المشرع بتعديل المادة (..) لتصبح بالصياغة الآتية: (يُعاقب بالحبس كل من تعمد استخدام خوارزميات توليدية لتزييف مظهر أو صوت الغير دون إذن صريح...)"



التكاليف والمهام

- التكليف الأول: ورقة تحليلية لتفكيك مفهوم "الخطأ الخوارزمي" في المسؤولية المدنية
- الهدف من التكليف: تدريب الباحث على استخدام التحليل الاستدلالي لربط المفاهيم التقنية بنظرية الفعل الضار (المسؤولية التقصيرية). مع الاستعانة بالأمثلة المقدمة في المحاضرة.
 - التكليف: "قم باختيار حالة دراسية تتعلق بضرر أحدثه نظام ذكاء اصطناعي طبي (مثل خوارزمية تشخيص طبي أخطأت في تحديد مرض مريض مما أدى لوفاته). أو نظام قيادة ذاتية كالسيارات ذاتية الحركة أو الدرونات.
- يلتزم الباحث بإعداد ورقة تحليلية (في حدود ثلاث صفحات) يفكك فيها عناصر المسؤولية التقليدية (الخطأ، الضرر، علاقة السببية)، مع الإجابة على التساؤل المنهجي التالي: لمن يُعزى "الخطأ القانوني" في هذه الحالة؟ هل هو للمبرمج الذي صمم الخوارزمية، أم للمستشفى الذي لم يراجع النتيجة أو للشركة مشغلة السيارات، أم أن المفهوم التقليدي للخطأ غير قادر على استيعاب "الخطأ الذاتي" للخوارزمية؟ يجب على الباحث الاعتماد على تفكيك دلالات نصوص قانون الإثبات والقواعد العامة للمسؤولية".



التكليف الثاني: تحليل الأحكام القضائية الصادرة في «الجرائم الرقمية وجرائم التزييف العميق» (Deepfakes)

• الهدف من التكليف: تمكين الباحث من مهارة عزل وقائع الأحكام القضائية وتحليل آلية التسبب والاستدلال القضائي في المادة الجنائية الرقمية.

• التكليف:

استخرج حكماً قضائياً حديثاً يتعلق « بجريمة رقمية » كإنتاج مقاطع فيديو مفبركة بقصد الابتزاز أو التشهير مثلاً.

يُطلب منك إعداد تقرير تحليلي يتضمن: أولاً: عزل الوقائع المادية بدقة والوسائل التقنية المستخدمة.

ثانياً: تحليل "التسبب القانوني" الذي استندت إليه المحكمة (أو المدعي العام) لتكييف الجريمة، وهل تم استخدام القياس لتطبيق نصوص التزوير التقليدية أم تم الاستناد لقوانين مكافحة جرائم المعلوماتية؟

ثالثاً: استخلاص "المبدأ القانوني التحليلي" الذي يحدد متى يتحول الفعل الرقمي الافتراضي إلى جريمة تامة الأركان (المادي والمعنوي) في الواقع الحقيقي".



- التكليف الثالث: ورقة نقدية لـ "سياسة الخصوصية بالموافقة" في الأنظمة الرقمية الحديثة
- الهدف من التكليف: تدريب الباحث على النقد الوظيفي للنصوص التشريعية واختبار مدى واقعيتها وجدواها في التطبيق العملي.
 - التكليف:
- "تتبنى جل قوانين حماية البيانات الشخصية مبدأ 'الموافقة الصريحة المسبقة للمستخدم' كشرط أساسي لشرعية معالجة بياناته من قبل التطبيقات الرقمية. قم بإعداد ورقة نقدية (في حدود ٣ صفحات) تبين فيها تفصيلاً ونقداً علمياً لمدى واقعية هذا المبدأ في عصر 'البيانات الضخمة' وانتشرت الأشياء.
- على الباحث أن يبرهن نقداً كيف تحولت هذه الموافقة إلى 'عقد إذعان رقمي شكلي' (حيث يضغط المستخدم على 'أوافق' دون قراءة الشروط لطولها وتعقيدها الفني).
- وكيف يفشل النص القانوني المحلي في حماية الأفراد تقنياً، مع تقديم صياغة لمبدأ بديل يركز على 'حماية البيانات بالتشديد والافتراض' (Privacy by Design and by Default)



التكليف الرابع: ورقة مراجعة نقدية لحكم قضائي يتناول موضوع « العملات أو الأصول المشفرة» (Crypto Assets)

- الهدف من التكليف: تمكين الباحث من نقد الاتجاهات القضائية وتحديد مكامن الغموض والتناقض في التسبيب.
- التكليف:

"قم بالبحث عن حكم قضائي صادر عن محكمة وطنية أو دولية، ثم بين مدى اعتبار الحكم للعملات المشفرة شيء مادي ملموس ينطبق عليه (سرقة المال) .

يطلب منك كتابة تقرير مراجعة نقدية للحكم يتضمن: أولاً: تنفيذ الحجج القانونية التي ساقها القاضي لحماية هذه الأصول أو لرفض حمايتها بحجة أنها شيء مادي غير ملموس.

ثانياً: بيان كيف يؤدي رفض الحماية إلى إهدار الثروات الرقمية وإنشاء فراغ حمائي غير عادل.

ثانياً: في حالة رفض الحماية صياغة لائحة اعتراضية تنقد هذا التوجه، بالاستناد إلى التفسير الغائي للمال في الفقه الإسلامي والقانون المقارن، وتقديم الحجة على أن "القيمة الاقتصادية الافتراضية" أولى بالحماية القضائية من الحيابة المادية الصرفة".



التكليف الخامس: دراسة مقارنة مدمجة موضوعياً حول "حقوق الملكية الفكرية على مخرجات الذكاء الاصطناعي"

• الهدف من التكليف: تدريب الباحث على مهارة الصياغة المقارنة المدمجة موضوعياً، وتجنب عيب السرد الطولي المتوالي لقوانين الدول.

• التكليف:

"قم بإعداد ورقة بحثية مقارنة (في حدود ٤ صفحات) تبحث في مدى إمكانية حماية المصنفات الأدبية أو الفنية التي تنتجها أنظمة الذكاء الاصطناعي (مثل صور أو نصوص) بواسطة حق المؤلف.

يلزم الباحث بالمقارنة بين موقفين: مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي (USPTO) الذي يشترط "العنصر البشري المباشر" للابتكار لرفض منح الحماية، والمشرع البريطاني (UK CDPA) الذي يمنح الحماية للمصنفات المُولدة حاسوبياً ويسند الحق للشخص الذي رتب لإنشاء هذا المصنف. شروط التكليف المنهجية: يُحظر تماماً تخصيص صفحات مستقلة لكل دولة، بل يجب صياغة البحث في محاور موضوعية (مثال: أولاً: شرط الابتكار البشري، ثانياً: تحديد صاحب الحق) ومناقشة الموقفين الأمريكي والبريطاني وموقف المشرع المحلي بالتزامن داخل كل فقرة، مع بيان أوجه الشبه والاختلاف والعلة التشريعية لكل نظام.



التكليف السادس: صياغة "جدول مصفوفة المقارنة والتحليل النمطي" لقوانين حماية البيانات الشخصية

- الهدف من التكليف: تمكين الباحث من استخدام الأدوات البصرية (المصفوفات المقارنة) لتسهيل استخلاص نتائج المقارنة وتوظيفها لصالح التشريع الوطني.

• التكليف:

"قم بإعداد جدول مقارنة تُحلل فيها مسألة 'حق المستهلك الرقمي في نقل بياناته' (Data Portability) يجب أن تتضمن المصفوفة مقارنة بين نظام اللائحة الأوروبية لحماية البيانات (GDPR)، وقانون حماية البيانات الشخصية في دولتك (التشريع الوطني).

تشمل محاور المقارنة بالجدول: (شروط ممارسة الحق، الاستثناءات الواردة عليه، العقوبات المترتبة على مخالفة المنصات للحق).

يعقب الجدول تحليل نقدي استنتاجي (في حدود صفحتين) يشرح فيه الباحث الفجوات التنظيمية في التشريع الوطني مقارنة بالأنظمة الدولية، ويصيغ توصية تطبيقية بالصياغة التشريعية اللازمة لسد هذه الفجوة في وطنه".



التكليف السابع: تنمية مهارة الدمج وإبراز شخصية الباحث

• الهدف من التكليف: تدريب الباحث على دمج أدوات (التحليل، النقد، والمقارنة) مع إبراز كلمتي "ونرى" أو "ونرجح" في السياق القانوني.

"اختر أي مسألة قانونية رقمية

(كمثال: مشروعية الدليل المستمد من اختراق الحسابات الشخصية في التفتيش الجنائي).

يُطلب منك كتابة مبحث مصغر (لا يتجاوز ٣ صفحات)، تلتزم فيه بالبناء الدمجي التالي:

كل صفحة يجب أن تحتوي على فكرة موضوعية واحدة، يتم داخلها تحليل النص الوطني، ومقارنته بالتشريع الفرنسي أو الأمريكي أو اللائحة الأوربية لحماية البيانات، ثم نقده .

وتنتهي الفقرة بـ موقفك الشخصي المبرر علمياً.

يُمنع منعاً باتاً استخدام عناوين بأسماء الدول، بل يكون الانتقال عبر العناوين الموضوعية وأدوات الربط التحليلية والمقارنة".



التكليف الثامن: تكليف تشخيص الفراغ والتعارض التشريعي

- الهدف : كشف أوجه التعارض أو الغموض التشريعي.
- طبيعة التكليف: رصد ومقارنة نصين قانونيين في التشريع المحلي (مثل: نظام مكافحة جرائم المعلوماتية وقانون حماية البيانات الشخصية)، لتحديد ما إذا كان هناك تداخل، تعارض، أو فراغ قانوني في تنظيم حماية البيانات الشخصية، مع تقديم برهان علمي على وجود هذا الخلل.



التكليف التاسع: تكليف صياغة النص التشريعي البديل (المشرع المستقبلي).

- الهدف : صياغة مقترحات وبدائل تشريعية محكمة.
- اختر مسألة قانونية يعاني فيها تشريع دولتك المحلي من قصور واضح أو حتى غياب النص.

يُطلب من الباحث صياغة "مشروع مادة قانونية مقترحة « بلغة قانونية رصينة، مع أسباب تبني النص ومراميها، ومدى تغطية النص للمشكلة وتنظيمه الكافي لها.



التكليف العاشر: التأصيل الفقهي للمستجدات التقنية ونقد القواعد التقليدية

- الهدف : إعادة التأصيل الفقهي وإرجاع الآليات الرقمية إلى القواعد العامة ورصد مواطن العجز والقصور في القواعد التقليدية.
- التكليف: اكتب بحث تأصيلي نقدي مصغر (في حدود ٥ صفحات) من مطلبين يتم فيه تكييف «مسؤولية الروبوتات والأنظمة ذاتية القيادة) في ضوء النظرية العامة للالتزامات، ويتضمن:
- مدى اعتبار الروبوتات شخصية قانونية تتحمل الالتزامات.
- مدى كفاية قواعد "المسؤولية التقصيرية التقليدية" (خطأ الحارس أو المتبوع) لتغطية الأضرار الناشئة عن القيادة الذاتية للسيارات المستندة إلى الذكاء الاصطناعي، وتشخيص المعضلة القانونية عند انعدام الخطأ البشري.



تعليمات وإرشادات

• لضمان قيام الباحثين بالمهام في إطار أطروحاتهم الشخصية بشكل رصين، يوصى بإلزامهم عند تقديم كل تكليف كتابي :

استخدام مراجع حقيقية مرتبطة بالبحث؛ وتوثيقها وفق قواعد الحقوق (اسم المؤلف، اسم الكتاب، دار النشر، بلد النشر، السنة، الصفحة) ، مع حظر الروابط الإلكترونية العامة كمرجع أساسي للنصوص الفقهية.

الالتزام بمواعيد تسليم المهام والتكليفات بالموعد المحدد

• حاول ان تنجز المهمة/ التكليف بنفسك لتحقيق الهدف من التكليف

• يشجّع استخدام قواعد البيانات العلمية مثل Scopus و Google Scholar و Web Science

• الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي في جميع مراحل العمل

• استخدم برامج إدارة المراجع مثل Mendeley أو EndNote منذ اليوم الأول لتنظيم مصادرك وتجنب ضياع المراجع





مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY

Thank You!
Dr. Ibrahim. Y. Harmoush



